



الْبَحَابُ السَّالِئَةُ
نَهْدُ الْحَقِيقَةِ





تسهيل السبيل إلى تعلم الترسيل
(نشرة خداج)

*Tashil As-sabeel Ella Ta'alum Al-Tarseel
or Facilitating the Way to Learn Elabo-
rateness: Prematurity periodical*



الدكتور مصطفى السواحلي
جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية
سلطنة بروناي

*Dr. Mostafa Swahili
Sultan Sharif Ali Islamic University
Brunei*



المخلص

بقي كتاب «تَسْهِيلُ السَّبِيلِ إِلَى تَعَلُّمِ التَّرْسِيلِ»، لأبي عبد الله الحُمَيْدِيِّ حبيس خزائن المخطوطات، عدا مصورة نشرت في ألمانيا عام ١٩٨٥م عن مخطوطة بإحدى مكتبات تركيا، وفي عام ٢٠١٤م نشرته دار الكتب والوثائق القوميّة بالقاهرة بتحقيق د. عبد الحميد شعيب، و د. أحمد مجاهد، ولكنّ النشرة جاءت سيئة المظهر والمخبر، بسبب ما فيها من سقطات تحقيقية بالغة، مما حملني على قراءتها ومقابلتها بالمخطوطة، وإعمال مبضع النقد فيها، وكتابة هذا البحث ليكون شعاعاً هادياً للمُحَقِّقِينَ أو غيرهما في نشرةٍ لاحقةٍ، فوقع البحث في سبعة مباحث، هي:

١. منهج التحقيق.
٢. قراءة النصّ.
٣. الضبط.
٤. التعليق على النصّ.
٥. الإملاء والترقيم.
٦. الفهارس الفنيّة.
٧. الإخراج الفني.

Abstract

elaboration (Tarseel), Abu Abdullah Hamidi keeper of manuscripts cabinets, except pictorial published in Germany in 1985 for a manuscript in one of the libraries of Turkey. In 2014, it was published by Books and National Documents House in Cairo verified by Dr. Abdel Hamid Shoaib, and Dr. Ahmed Mujahid, but the periodical came out in a bad form and content, because of containing serious verification lapses, which obliged me to read it in full and make a comparison between the two manuscripts, applying the tool of criticism in this script, along with the writing of this research to be a ray guiding verifiers or others at a later bulletin, thus the research came in seven themes as follows:

1. Approach of verification.
2. Reading the text.
3. Adjustment.
4. Commenting on the text.
5. Dictation and punctuation.
6. Technical indexes.
7. Artistic output.

المقدمة

يَقْدُرُ المشتغلون بالأدب العربيّ عامّةً وبالأدب الأندلسيّ خاصّةً كتاب "تَسْهِيلُ السَّبِيلِ إِلَى تَعْلُمِ التَّرْسِيلِ"، للحافظ أبي عبد الله محمد بن فُتُوح الحَمَيْدِيّ (٤٢٠-٤٨٨هـ/ ١٠٢٩-١٠٩٥م) حقّ قدره، فهو من أوائل الكتب التي وَضَعَتْ رسومَ فنّ الإنشاء، لا من خلال مبادئ نظريّة تُنَوِّشُها سهامُ النقدِ يَمَنَّةً وَيَسْرَةً، بل من خلال تطبيقاتٍ عمليّةٍ غزيرةٍ صاغها الكاتب بأسلوبٍ مُشرقٍ إلى حدٍّ بعيدٍ؛ إذ أطلق الحافظ المُحدِّث العِنَانَ لِسَجِيَّتِهِ مُتَحَرِّراً من أغلال الصَّنْعَةِ التي يُمَعِنُ فيها كثيرٌ من المُشتغلين بصناعة الكتابة، ومن أغلال البديع الذي لم تكن أفةً تكلفه قد تمكّنت بعدُ من أساليب الكُتّاب تمكُّنها في القرون اللاحقة.

وقد بقي هذا الأثر النفيس حبيس خزائن المخطوطات، ما خلا تلك النسخة التي نشرها نشرة محدودة العلامة/ فؤاد سزكين (ولد ١٩٢٤م) بطريقة التصوير الشمسيّ عن مخطوطة مكتبة «طوب قابي سراي» بإستانبول، قسم أحمد الثالث، رقم (٢٣٥١)، وصدرت عن معهد تاريخ العلوم العربيّة والإسلاميّة بفرانكفورت عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

ثم ظهرت مؤخراً له نشرةٌ بتحقيق الدكتور/ عبد الحميد محمد شعيب، والدكتور/ أحمد أحمد مجاهد، عن دار الكتب والوثائق القوميّة بالقاهرة عام ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، فشَنَّفَ خُبرُ المولود الجديد الآذان؛ لأنَّ التحقيق اضطلع به رجلان يُدْرَسَانِ الأدب العربيّ في جامعة الأزهر، ولهما اشتغال ما بالأدب الأندلسيّ، كما أنّ الكتاب ليس منشوراً في دار خاصّة من تلك الدور التي تنشر الطمّ والرّمّ أحياناً، بل صادرٌ عن مركز تحقيق التراث بدار الكتب والوثائق القوميّة المصريّة، وحسبك بهذا الاسم عراقّةً وامتداداً باعٍ في النشر والتحقيق، ولكنّ الأمر كما قال أبو الفوارس محمد بن سعد التميميّ المعروف بـ «حَيْصُ بَيْصِ» (ت ٥٧٤هـ):^(١)

كُلُّ بَعِيدٍ رَائِعٌ صَيْتُهُ كَذَبَ فَرَطَ الْخَبْرِ الْخُبْرُ
يُسْتَعْظَمُ الْأَلُّ إِذَا مَا جَرَى وَالرِّيُّ مَا تَبَدَّلَهُ الْغُدْرُ

(١) ديوان حيص بيص، تحقيق: مكي السيّد جاسم، وشاكر هادي شكر: ٢٠٠١.

فقد ساءت النشرة مظهرًا ومخبرًا، فأما عن المظهر فقد جاءت صورةً لما أصاب الثقافة العربيَّة عامَّةً والمصريَّة خاصَّةً من تراجعٍ مُروِّعٍ، فأخراج الكتاب ينمُّ عن نقصٍ فادحٍ في الخبرات الفنيَّة، وتهاوُّنٍ بيِّنٍ في التعامل مع نصِّ تراثيٍّ يقتضي حرصًا ويقظةً وتثبُّتًا، مما يجعل الأسيَّ يعتصر المُشتغلين بالتراث على ما آلت إليه الأمور في كثيرٍ من مؤسساتنا الثقافيَّة التي لم يزد لها التقدم التقنيُّ الهائل إلا اهتراءً مُزريًا، وعلى أولئك الخلف الذين خَلَفُوا مِنْ بَعْدِ تلك المطابع الرائدة كمطبعة بولاق «التي أشرف على إدارتها عليَّة القوم، وعلى التصحيح فيها نوابغُ المصحِّحين الذين قلَّ أن تجد وراءهم تصحيحًا أو تحريفًا، أو سقطًا أو خللاً، كما خرجت مطبوعاتها نماذج تُحتذى في جمال الطبع، ونساعة الحرف، وكمال الشكل، وصحة الضبط... إلى غير ذلك مما لا ينفضي منه العجب»^(١)، فأين هذا مما صارت إليه الأمور الآن؟

فَدَعْ عَنْكَ نَهَبًا صِيحَ فِي حُجْرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ^(٢)

وأما عن المخبر فتحقيقٌ مثل هذا الكتاب سهلٌ نسبيًّا؛ بسبب توفُّر نُسخِهِ، وقامها، وجودة خطِّها، وقلة الشواهد التي تحتاج إلى تخريج، والأعلام التي تحتاج إلى ترجمة، والأقوال التي تحتاج إلى نسبة، ممَّا يسهل صناعة الفهارس التفصيليَّة التي تُعدُّ من لوازم التحقيق، ناهيك عن غزارة تراجم المؤلف، وكثرة مؤلفاته الأخرى المطبوعة، لكنَّ النشرة أُتِيَتْ من قِبَلِ عَرَاةِ المُحَقِّقِينَ، إذ إنَّها أولى تجاربهما التحقيقيَّة فيما أعلم، والنشرة واضحة الدلالة على الفقر المدقِّع في أبجديَّات فنِّ التحقيق، بل غياب الحسِّ الفنيِّ بالكلمة التراثيَّة، ناهيك عن التسرُّع البيِّن الذي «يطمسُّ الأعيُنَ فلا ترى إلا العاجل الخُلب، ومن ثم يخرج العمل فطيرًا لا خميرًا، وشتان ما بين الوليد المكنم الناضج والوليد المُبتَسَّر، فكَم من مُحَقِّقٍ ثَبَّتَ أُتِيَّ من جهة رَوَيْتِه لا من جهة أمانته وخبرته، حيث تسرَّع في القراءة، وتعجَّل الإخراج؛ فزلت قدمه في مواطن لا يقع

(١) ينظر خبر مطبعة بولاق في: الكتاب المطبوع بمصر في القرن التاسع عشر، د. محمود محمَّد الطناحي: ٢٥-٧٤.

(٢) ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم: ٩٤ برواية (دع عنك...). وقصته مع خالد بن سدوس النبھاني في: جمهرة الأمثال: ٤٥٢/١ رقم ٧٩١، مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد: ٤٧٠/١ رقم ١٤٠٢.

فيها تلاميذه»^(١).

ولا ريب أنَّ الناقد ثالث أضلاع ذلك المثلث التراثي المتكامل: (المؤلف - المحقق - الناقد)، فهو يعالج العمل بطاقة مُتجدِّدة، ويراه من منظورٍ مُخالفٍ لما أَلَفَهُ المُحَقِّقُ، ومن ثمَّ يأتي بما يُنَدُّ عن المُحَقِّقِ عادةً، كما قال إبراهيم بن العباس الصوليُّ (ت ٢٤٣هـ): «الْمُتَصَفِّحُ لِلْكِتَابِ أَبْصَرَ بِمَوَاقِعِ الْخَلَلِ مِنْ مُنْشِئِهِ»^(٢).

وعملًا بقول النبي ﷺ: «الدينُ النَّصِيحةُ»^(٣)، ويقول عمر بن الخطاب: «رَحِمَ اللهُ مَنْ أهدى إليَّ عُيُوبِي»^(٤)، قرأتُ الكتابِ المُحَقَّقِ، وقابلته بمصوِّرةٍ فؤادٍ سزكين، وأعملتُ فيه مَبْذُوعَ النِّقْدِ، فكان هذا البحث الذي ما أُرِدْتُ به - علم الله - إلا أن يكون شعاعًا هاديًا للمُحَقِّقِينَ أو غيرهما في نشرةٍ لاحقةٍ، فخرجتُ الملاحظات في سبعة مباحث، أكتفي في كلِّ محور بجملته من النماذج فحسب؛ لأنَّه لا تخلو صفحة من صفحات الكتاب من ملاحظات:

أولاً: منهج التحقيق؛

يتعيَّن على المُحَقِّقِ أن يترسَّم طريقًا لاجبًا وضع القدماء والمُحدِّثون صُواه من خلال مئات الدراسات النظرية وآلاف التطبيقات العملية، وليس من حقِّ باحثٍ ما أن يُقدِّم على مخالفة الجماعة التي طال نظرُها، ودام بحثُها إلا بحجَّةٍ بالغة، ولكنَّ مُحَقِّقِي الكتاب شدًّا عن قواعد ذلك المنهج في جوانب عديدة منها:

١- اجتزاء العنوان: فقد اكتفيا على الغلاف بـ «تسهيلُ السَّبيلِ إلى تعلُّمِ الترسيل»، ولم يذكر التتمَّة الثابتة في المخطوطتين معًا بخط واضح كخطِّ صدر العنوان، وهي: «بتمثيل المماثلات، وتصنيف المخاطبات»، وقد علَّل إقدامهما على هذا الأمر الجَلَلِ بالقول: «والصحيح ما نصَّ عليه المؤلف في نهاية الكتاب، لا ما جاء على الظهريَّة

(١) مبضع الجراح، د. مصطفى السواحلي: ٩.

(٢) الإعجاز والإيجاز، أبو منصور الثعالبي، تحقيق: إبراهيم صالح: ١١٣.

(٣) رواه الإمام مسلم في صحيحه، باب بيان أنَّ الدين النصيحة، من حديث تميم الداري. صحيح مسلم، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي: ٧٤/١ حديث رقم ٩٥.

(٤) سنن الدارمي، تحقيق: حسن سليم أسد: ٥٠٦/١ رقم ٦٧٥.

[كلمة عامية مُفَحَّمَةٌ على قاموس التحقيق؟!]; لأنَّ المعروف أنَّ مؤلِّفي العرب القدامى يُدرجون اسم الكتاب في مقدمة الكتاب أو في نهايته فحسب، وغالبًا ما يُضيف النَّسَاحُ العنوان على الظهريَّة، فرمًا أضاف النَّسَاحُ تلك الديباجة إلى العنوان، وليس بين يديَّ من الأدلة والشواهد ما يزيد في الفوائد.^(١)

قلتُ: العادة أن يُختصر العنوان على الغلاف، كاختصار اسم (القاموس المحيط) و(تاريخ ابن خلدون)، أمَّا أن يرد العنوان تامًّا على غلاف المخطوطتين معًا بخَطِّ الكاتب نفسه، والتتمَّة واضحة الدلالة على غاية المؤلِّف وهي إنشاء أمثلة منتظمة في شتى أبواب الكتابة؛ لتكون نبراسًا لناشئة الكُتَّاب، فليس من حقِّ أحدٍ أن يجترأ على اجتزائه، وينبغي أن يُحمَلِ اكتفاء المؤلِّف في أثناء الكتاب ببعض العنوان على الاختصار الذي دأب عليه كثيرٌ من المؤلِّفين وبخاصة أثناء الترجمة، فما فتئوا يُعملون في العنوان مبضع الاختصار حتى صار إلى كتاب «الترسُّل» فحسب، لا أن يُحمَلِ تمام العنوان على تزويد النَّسَاحِ بتلك الديباجة، ولا أدري ماذا تعني كلمة «الديباجة» هنا، وهي في اللغة: مقدمة الكتاب، وحسن البشرة، وجمال الأسلوب!؛

٢- إهمال الدراسات السابقة: فقد حصلت الباحثة أضحانواتي بنت عبد الرابي على درجة التخصص (الماجستير) في اللغة العربية من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM) عام ٢٠٠٧م بتحقيق ودراسة قسمي التهاني والتعازي من الكتاب. ومن الواجب الحتميُّ عند إعادة التحقيق الأطلاع على ذلك الجهد بأيِّ ثمن، والإفادة منه، والتعليق عليه بالنقد مدحًا أو قدحًا، لكنَّ المُحَقِّقِينَ أهملوا ذلك، واكتفوا بملخص الرسالة المنشور على شبكة الإنترنت. وقد حدثني الدكتور منجد مصطفى بهجت المشرف على تلك الرسالة أنَّه انتهى منذ وقت غير قليل من تحقيق الكتاب كلِّه، وأنَّه بصدد إعادة نشره؛ لأنَّ النشرة المصريَّة لا وزن لها على حدِّ قوله.

٣- التقصير في دراسة الكتاب: فمن المنطقيُّ أن يقوم المحقِّق بعد ترجمة المؤلِّف بتقديم دراسة «خاصَّة بالكتاب وموضوعه، وعلاقته بغيره من الكتب التي تمَّت إليه

(١) تسهيل السبيل، مقدمة التحقيق: ١٧.

بسبب من الأسباب»^(١)، ناهيك عن الإشارة إلى موضوعاته ومصادره ومنحاه الأسلوبي، وتأثره بالسابقين وتأثيره في اللاحقين، فقد كان من الغريب حقاً أن يتجاهل المؤلف الإشارة إلى كاتبين تأثر بهما تأثراً واضحاً، هما: ابن شهيد (ت ٤٢٦هـ)، وشيخه الأثير ابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، وهو ما علّله الدكتور محمد رضوان الداية بقوله: «ولا نستغرب إغفال الحميديّ ذكر اسم أستاذه، فلربّما أغفله في زمان أو مكان اشتدّ فيه الإنكار على ابن حزم، وقد سلق بعض رؤساء المذاهب والفرق - وفيهم الأشعرية والمعتزلة - بالسنة حداد»^(٢).

وكان الله عز وجلّ عاقبه تجاهلاً بتجاهل، فرأينا حديث اللاحقين عنه خافتاً في كثير من المؤلفات التي اهتمت بأصول صناعة الترسّل، واستمرّ سببها الفيّاض منذ عصره حتى عصرنا مثل: المفتاح المنشأ لحديقة الإنشاء، لضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، وحسن التوسّل إلى صناعة الترسّل، لشهاب الدين محمود بن سلمان الحلبيّ (ت ٧٢٥هـ)، وصبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشنديّ (ت ٨٢١هـ)، ومناهج التوسّل في مباحج الترسّل، لزين الدين البسطاميّ (ت ٨٥٨هـ)، وأبدع الأساليب في إنشاء الرسائل والمكاتيب، لعبد الباسط الأنسيّ (١٣٤٧هـ)، وغيرها ممّا لا يُحصى كثرة، وأغلبها مطبوع ومتاح. ولكنّ همة المحقّقين قعدت دون كشف هذه الأمور التي باتت من مكملات التحقيق.

٤- التوثيق العلمي: الباحث الجادّ لا يذكر معلومة غفلاً من التوثيق، لكنّ كثيراً من الباحثين باتوا يعتمدون في هذا الزمن النكد على القمّش من الموسوعات الإلكترونية وشبكة الإنترنت، مما أصابهم بالكسل العقليّ المبير.

وقد جاء التوثيق العلميّ في هذا التحقيق خداجاً، حيث الرجوع إلى طبعات لا وزن لها عند العلماء الثقات، ناهيك عن الخلط والرجوع إلى مصادر وسيطة. فهل يسوغ تعريف البديهة (ص ٣٢) من بحث لأحد المحقّقين عن «البديهة في التراث النقدي» دون ذكر رقم الصفحة، إلا إذا كان الهدف هو التعريف بالبحث لا تعريف البديهة؟ أو

(١) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون: ٨٤.

(٢) تاريخ النقد الأدبي في الأندلس، د. محمد رضوان الداية: ٣٣٤.

يسوغ تفسير شركة المفاوضة والعنان (ص ١١٦) من معاجم اللغة لا من كتب الفقه أو بالأحرى المصطلحات الفقهية؟ إلى غير ذلك من ملاحظات لا حصر لها، لكنني سأكتفي هنا بخمسة هوامش في المقدمة فحسب:

(أ) الهامش الأول في الكتاب (هـ، ١، ص ٧)، أشار المحققان فيه إلى مصادر ترجمة المؤلف، ونَبَّها على الخلط بين المؤلف وأبي بكر الحَمِيدِي (عتيق بن علي ت ٥٩٥هـ)، لكنَّهما خلطاً أيَّما خلط؛ فعندما خرَّجا موضع ترجمة المؤلف من «الوافي بالوفيات» ذكرا أنَّه في: ٢٩٥/١٩، وهذا - في الطبعة التي رجعا إليها ذاتها - موضع الحَمِيدِي المتأخَّر، برقم ٧٥٧٨، أما صاحب الكتاب ففي: ٢٢٤/٤ برقم ١٨٦٥، وفي الإشارة إلى ترجمة الحَمِيدِي المتأخَّر لم يرد اسم المصدر، بل ورد الجزء والصفحة: ١٣١/١٧؟ فيما يشبه التدليس أو الإحالة الخادعة، وللمتأخَّر ترجمة في: الوافي بالوفيات: ١٩٥/١٩، جذوة الاقتباس: ٤٥٥/٢، الأعلام: ٢٠١/٤-٢٠٢.

(ب) الهامش الثاني في الكتاب (هـ، ١، ص ٨)، عرَّفنا بجزيرة «ميورقة» في الهامش دون مصدر، وقد يفهم أنَّه من المصدر في أول التوثيق، «سير أعلام النبلاء»، لكنَّ هذا التعريف لا وجود له هناك، وإيَّما هو مأخوذ من وفيات الأعيان: ٢٨٤/٤

(ج) (هـ، ٢، ص ٨)، نقلاً من «نفح الطيب» عن «المُسْهَب» للحِجَارِيَّ أَنَّ الحَمِيدِيَّ «أظهر العلم في طرق ميورقة بعدما كانت عطلاء من هذا الشأن، وترك لها فخراً تباري به خواصَّ البُلدان». وفي المصدر «عطلاء»، وقد ذكر محقق «النَّفْح» في الهامش أنَّه في الطبعة التجارية «أنَّه أظهر العلم في طرق ميورقة بعد ما كانت عطلاء».^(١)

والعجيب أنَّ المحقِّقينِ جمعاً بين الروايتين؛ إذ نقلنا نصَّ الطبعة التجارية ص ٨، ونصَّ الطبعة المحقَّقة التي يعتمد عليها ص ١٠، دون أن يتنبَّها لهذا الاختلاف، وللتحريف الواضح، فأنا أرى أنَّ في طبعة «د. إحسان عباس» تحريفين: الأول: «عطلاء» بالتنوين، والصواب «عَطَلَى» بألف التأنيث المقصورة، ولكنَّ الكاتب رسمها ألفاً، فظنَّها محقق الطبعة التجارية ألفاً ممدودة فكتبها «عطلاء»، والثاني: «الشأن» بتحقيق الهمزة، والصواب «الشان» بتسهيل الهمزة للسجع مع البلدان.

(١) نفح الطيب، المقرئ التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس: ١١٤/٢.

(د) (هـ، ص ١٠)، ورد نقلٌ من كلام الأمير أبي نصر بن ماکولا (ت ٤٧٥هـ)، وُحِرَجَ من مصدرين وسيطين: (الصلة، وفيات الأعيان)، وكتاب ابن ماکولا «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب» مشهور ومتاح، والخبر فيه.^(١)

(هـ) (هـ، ص ١١)، في الصلب أشارا إلى النقل عن جذوة المقتبس، وفي الهامش ورد (السابق)، والسابق هو مرآة الجنان لليافعي؟ والفقرة تعالج قضية وجود ديوان شعر للحميدي، وذكر أن الوحيد الذي أشار إلى أن له ديواناً هو الصفدي، ولم يُشَرَّ إليه في الهامش؟

٥- اختلافات النسختين: من ألزم واجبات المحقق أن يشير إلى اختلافات النسخ، وأن يُثبِت الأصل في الصلب، ويشير إلى كل اختلاف بالهامش، ولكنَّ المحقِّقَين لم يشيرا إلى اختلاف النسخ في كثير من المواضع، ولم يتعاملا معها تعاملاً منهجياً مطرداً، فتارةً تُوضع الزيادة بين معقوفتين في الصلب، وتارةً يشار إليها في الهامش، وتارةً تُغفل الإشارة. وحسبك من ذلك ما في (ص ١٢١) حيث ورد في نسخة (ط) زيادة «مِنَّهٍ وَيَمْنِهِ»، فوضعت «مِنَّهٍ» في الصلب، وأشار في الهامش إلى «مِنَّهٍ وَيَمْنِهِ» معاً! وفي (ص ١٣٧) أشارا إلى اختلاف النسخ، لكنهما لم يضعوا الزيادة في الصلب على عادتهما غير المطردة، بل كرراً جملة «تذكرت إفضاله» في الصُّلب مرتين، مرةً بفتح الهمزة ومرةً بكسرها! وفي (ص ١٦٤) جاء «مُحَسَّنًا لقبيح [عذره]» وقد وُضِعَتْ كلمة (عُذْرُه) بين معقوفتين ثم قالوا في الهامش: في (ع) عُذْرُه. وما أثبتناه من (ط) فما الفرق؟ أظنها في (ع) عُذْرُه لكنَّها ليست بين يدي!

ثانياً: قراءة النص:

الهدف من التحقيق هو «تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مُقارَباً لنصِّ المؤلف»^(٢)، وهذا يقتضي الحرص التام في التعامل مع النص، والبصر النافذ بلغة الكاتب، والتمرس بمسالك القدماء في صياغة الجملة، ممَّا قد يختلف مع ما تلوكة ألسنتنا اليوم، والترئيب في إصدار الأحكام بالخطأ أو الزيادة أو النقصان حتى تقلب العبارة على وجوهها كافة. لكنَّ المحقِّقَين وقعا في مزلقين خطيرين في تعاملهما مع النص:

(١) الإكمال في رفع الارتياب، ابن ماکولا: ٢٤٣/٦.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها: ٤٢.

(أ) الاجتراء على تغيير النص:

فقد أطلق المحققان لنفسيهما العنان في التخطئة، ودعوى الزيادة أو النقصان، واقتراح البدائل دون سند علمي، بل دون فهم للسياق أحياناً، وتمتعا بجرأة شديدة في التصرف المزاجي في النص المحقق، وهو ما تجلّيه الأمثلة الآتية:

١- (ص ٤٧، س ٤ أسفل) جاء: «جعلك الله فيه من المجتهدين المُخْلِصِينَ». وفي الهامش أشار المحققان إلى أنه في النسختين الخطيَّتين «المُتَخْلِصِينَ»، ولكنهما اجترآ على التغيير قائلين: وما صوّبناه في المتن يوحى به السياق. قلتُ: ليست الكلمة خطأ محضاً حتى يجترآ على التغيير، ويتطوّعا بذلك التصويب الموهوم، وإمّا المقصود: المتخْلِصين من أوزار الذنوب في شهر رمضان، والتهنئة به؛ لأنّ من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدّم من ذنبه.

٢- (ص ٦٤، س ١٤) جاء: «تهادتُ إليك هذه الولاية السعيدة تهادي العروس مَقدّمها لك باتفاق النفوس»، وقد أشار المحققان إلى أنه في النسختين الخطيَّتين «اتفاق النفوس»، لكنهما تطوعا بزيادة الباء قائلين: ما زدناه يقتضيه السياق. قلتُ: هو تدخُل لا معنى له، وإمّا يجب وضع فاصلة بعد العروس، فتلك السجعة الأولى، وضبط «مَقدّمها» بفتح الميم كأنها مصدر ميمي خطأ، والصواب «مُقَدِّمها» والتشديد واضح في المخطوطة على الدال، وهي مبتدأ خبره: اتفاق النفوس. والمعنى أنّ مقدمة الإمارة اتفاق النفوس على قبول تلك الولاية.

٣- (ص ١١٦، س ٧ أسفل) جاء: «ويُحَقُّ الحَقُّ، ويُبْطَلُ [الباطل] المَحَقُّ»، هكذا بهذا الضبط السقيم، وقد أشار المحققان إلى أنه في النسختين الخطيَّتين «الباطل»، لكنهما اجترآ على التغيير قائلين: وما أثبتناه يقتضيه السياق. ولا أدري كيف تفهم العبارة أو تقرأ بهذه الصورة الزرّية، والصواب: «ويُبْطَلُ بالباطلِ المَحَقُّ» أي إنّ صاحب الحقّ سوف يُبطل بالباطل، أي يذبهه ويدمغه.

٤- (ص ١٥٢، س ٢) جاء: «حتى أتيتُ مولاي لا [شافع لي] إلا قصده». وقد أشار المحققان إلى أنه في النسختين الخطيَّتين «شافعي»، قالوا: ونظنّه خطأ من الناسخ، وما أثبتناه في المتن يتفق ونهج المؤلف. قلتُ: ما وجه الخطأ في الكلمة؟ وما الفرق بينها

وبين ما ذكر؟ وهل ثمة مخالفة في قولنا: لا إمامي إلا أبو حنيفة، ولا شفيعي إلا محمّد؟ والإضافة تحمل كثيراً معنى اللام كما يقول النُّحاة.

٥- (ص ١٥٤، س ١ أسفل) جاء: «ونصر يفلُّ حدَّ السنان»، وقد أشار المحقّقان إلى أنّه في النسختين الخطيتين (يفلُّ) فغيّرها قائلين: وما أثبتناه هو الصواب. قلت: ما وجه الخطأ في تضعيف اللام للمبالغة، والشدة واضحة عليها في المخطوط، فهو لم يفك المدغم كما توهمنا، بل ضَعَف العين للمبالغة في التفليل لحدِّ السنان؟!!

٦- (ص ١٦٦، س ١٣) جاء: «فقد كان فخرًا للملوك، وذخراً للصديق»، وقد أشار المحقّقان إلى أنّه في النسختين الخطيتين (للصريك)، قالوا: والمعنى معها لا يستقيم، وما أثبتناه يوحى به السياق. قلت: الجذر (صرك) غير موجود باللغة أصلاً، وما قالاه - وإن استقام معنىً - مُخالف للمخطوطتين من ناحية، ويكسر السجعة من ناحية أخرى، والصواب (للصريك) وهو الفقير البائس، فهو يجمع في التعزية بين علاقة المعزّي عنه بالملوك، ومساعدته للفقراء والمحتاجين.

٧- (ص ١٧١، س ٤ أسفل) جاء: «ونبادر [إلى] السلو»، وقد زادا حرف الجر بين معقوفتين قائلين في الهامش: ما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السياق. ولا وجود لحرف الجر في المخطوطة، ولكنهما تطوّعا بإقحامه ظناً أنّ الفعل لا يتعدّى إلا بحرف الجر، والصواب أنّه يتعدّى بنفسه كثيراً، ومنه قول حاتم الطائي: (١)

فَلَا تَسْأَلْنِي وَاسْأَلِي أَيُّ فَارِسٍ إِذَا بَادَرَ الْقَوْمَ الْكَنِيفَ الْمُسْتَرًّا

وفي الحديث: «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتْنًا كَفَطَعَ اللَّيْلُ الْمُظْلِمَ». (٢)

٨- (ص ١٧٧، س ٦ أسفل) جاء: «مولاي... يعلم أنّ مبادرة الاسترجاع عند الارتجاع لا يراد [بها] نفي الصواب»، وقد أشار المحقّقان إلى أنّه في النسختين الخطيتين (به)، قالوا: والصواب ما أثبتناه في المتن. قلت: المؤنث المجازي (مبادرة) يجوز فيه التذكير

(١) ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، تحقيق: د. عادل سليمان جمال: ٢٥٦.

(٢) رواه الإمام مسلم في صحيحه، باب الحث على المبادرة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. صحيح مسلم، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي: ١١٠/١ حديث رقم ١٨٦.

والتأنيث، فالمبادرة على تأويل البدار، والمسارة على تأويل الإسراع، وقد عقد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في مقدمة سر صناعة الإعراب فصلاً مهماً في ذلك.^(١) وليس من حقَّ المحقق التدخل بالتغيير في كلام له وجه من الصواب ولو على تأويل.

٩- (ص ١٨٥، س ٤ أسفل) جاء: «وهو غير [بخيل] على نفس عبده بما يُحْيِيها»، وقد أشار المحققان إلى أنه في النسختين الخطيَّتين (البخيل) وما أثبتناه في المتن يوافق السياق. قلتُ: توهمَ المحققان أنه يتعيَّن إضافة «غير» إلى نكرة، وهو غير صحيح فقد أُضيفت في القرآن الكريم إلى النكرة والمعرفة؛ إذ نعى الله على اليهود أنهم يقتلون الأنبياء بغير حقٍّ، وبغير الحقِّ. وحسبنا ما في سورة الفاتحة ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾^(٣) يقول الشيخ/ محمد عبد الخالق عزيمة (ت ١٤٠٤هـ) عن (غير): «وجاءت في القرآن الكريم تابعة لنكرة، وهي مضافة إلى المعرفة في مواضع تزيد عن المواضع التي جاءت فيها تابعة لنكرة، وهي مضافة إلى نكرة».^(٤)

١٠- (ص ١٨٧، س ٣ أسفل) جاء: «ولا أخلَى [من] طوالعه بضائعه»، وقد أشار المحققان إلى أنه في النسختين الخطيَّتين (منه) ولا يستقيم معها المعنى. قلتُ: كيف لا يستقيم؟ والفعل أخلَى يتعدى إلى مفعولين هما: طوالعه وبضائعه، والمعنى: أسأل الله ألا يُخْلِئَ هذه الشعرات البيضاء الطالعة في الرأس بضائع الشيب من التقى والحجا. فالفعل مضمَّن معنى: أعدمَ.

١١- (ص ١٨٨، س ٣) جاء: «وَتَكَبَّتْ حُسَّادُهُ، وَتَحَمَّدَهُ [في] إصداره وإيراده». وقد وضع المحققان كلمة (في) بدعوى أنها زيادة يقتضيها السياق. قلتُ: لا داعي لها؛ لأنه من السهل اعتبار كلمة إصداره بدل اشتمال من الضمير في «تحمده». وهو الأقرب، وحتى يتمَّ التوازن في النصب بين حساده وإيراده.

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداي: ١١/١-١٣.

(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٧.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٨٥.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة: ٢٠٥/٢.

(ب) القراءة الخاطئة:

تسرّع المحققان كثيراً في إخراج النص، ولم يعطيا لنفسيهما - في التجربة الأولى - القدر الكافي من التريث والأناة في القراءة، وسؤال أهل الخبرة عما يقابلهما من مشكلات، وقد كان شيخنا د. السعيد عبادة حفظه الله يأتينا أياماً بعدة صور من صفحة فيها كلمة توقّف في قراءتها، ويطلب من كلِّ باحث أن يجتهد في قراءتها علّه يصل إلى القراءة المثلى، ولكنَّ المحقّقين خبطا خبط عشواء دون مبالاة، وحسبك من ذلك:

١- (ص ٥٨، س ١٣) جاء: «فانجلت الغماية، واكتملت النضارة»، قلتُ: كلمة «الغماية» لا معنى لها، بل لا وجود لها في اللغة، والصواب كما هو واضح من المخطوط «العمامة» - بفتح العين - وهي الغواية والضلال، واللجاج في الباطل.

٢- (ص ٧١، س ٥) جاء: «حتى صار حق المشاركة مما التزمه، وأداؤه مما اغتممه»، والصواب: «مما التزمه... مما اغتممه»، لأنه يتحدث عن نفسه لا عن المخاطب بالرسالة، كما هو واضح من السياق سابقاً ولحاقاً.

٣- (ص ٧٥، س ٣) جاء: «حتى صحّت به لما يليني العدو، فاستطال قلمي زهواً»، وفي الهامش جاء ذلك التفسير العجيب: «العدو: هو العدو، وأحسبه وضع ألفاً ليقيم السجع مع (زهو)، والعدو هو الإسراع». قلتُ: القراءة والتفسير بائران، والصواب: «العدوى» أي امتدت عدوى نكاح ذلك المهناً إلى أقارب المهنتي، والمقابلة بين الصحة والعدوى واضحة لكلِّ بصير بلغة التراث.

٤- (ص ٨٤، س ٣-٤) جاء: «ونازعنتي أن أستعملها في التهنتة بهذه الواردة في أفنائك، المنتظمة بعلاك»، والصواب: بعلائك كما هو واضح في المخطوط، ولتستقيم السجعة مع أفنائك.

٥- (ص ٩١، س ٨) جاء: «لم يعدم سراداً في رأي، ولا رشاداً في سعي»، وقد شرحا كلمة (سراداً) بقولهما: تسرد الدر: تتابع في النظم... وفلان يسرد الحديث سرداً إذا كان جيد السياق له. قلتُ: هذا كلّه لغوٌ باطل، والصواب كما هو واضح لكلِّ ذي نظر بصير (سداداً)، أي صواباً في الرأي، وتتناغم معها «رشاداً» في الجملة التالية.

٦- (ص ٩٧، س ٣ أسفل) جاء: «ولا غَرَوَ فأنتما صنوائها، وبدرا علا، وفرسا رهان، وجملتا إيمان»، وقد كتبت كلمة (صنوائها) هكذا كأنها مثنى «صنو» أي شبيهان لها، كذلك المذكورة في القرآن الكريم. والصواب أنَّهما كلمتان متضايقتان على نسق الجمل الثلاث اللاحقة، وتقرأ وتكتب هكذا: «صنوا نُهَى» أي قرينا عقل وذكاء.

٧- (ص ١١٣، س ٧) جاء: «يقيئاً بأنك ابن نجدتها، وجامع أزمئتها»، والصواب: ابْنُ بَجْدَتِهَا، وهو العالم بالشيء المتقن له، وأصل البجدة التراب، واستعمل أولاً في وصف الدليل الماهر العارف بمسالك الأرض، ثم عُمِّمت دلالتة لتشمل كل ماهر فيما هو بصده. ^(١)

٨- (ص ١١٧، س ٤ أسفل) جاء: «وحوال بينه وبينك، وأقرَّ بِخِزْيِهِ عَيْنِكَ»، والصواب: (عَيْنُكَ) كما هو واضح في المخطوط، وكما يقتضيه السجع مع بينك.

٩- (ص ١٢٠، س ٤ أسفل) جاء: «وَتُسْتَرُّ فِي عَافِيَةِ خَيْرٍ مِنْ شَايِنَةٍ فِي مُلْكٍ»، هكذا ورد بهذا الضبط، ثم علّقاً على كلمة شايئة في المتن بشرح كلمة شائنة في الهامش بمعنى بغض! والصواب: «وَتُسْتَرُّ فِي عَافِيَةِ خَيْرٍ مِنْ شَائِنَةٍ فِي مُلْكٍ»، يعني أَنْ يَعِيشَ الْمَرْءُ مُسْتَوْرٍ الْحَالِ فِي عَافِيَةِ خَيْرٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُلْكًا تُلَاحِقُهُ الْعِيُوبُ وَالْفَضَائِحُ. وهو المعنى الذي جاء في رواية أبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) لخبر حائك الكلام: «والسُّرُّ فِي عَافِيَةِ خَيْرٍ مِنْ شَائِنَةٍ فِي مُلْكٍ». ^(٢)

١٠- (ص ١٢٤، س ١٣) جاء: «وطليح الهموم كطليح الكلوم، ووقيد النوائب مثل قتيل الكتائب». والصواب (وقيد) وهو الذي ضُربَ حتى أشرف على الموت، وهو يشبه الطليح في السجعة السابقة، وتكررت الكلمة وتكرر معها الخطأ في سياق آخر (ص ١٨٢، س ١٠ أسفل).

١١- (ص ١٤٢، س ١) جاء: «ولا [.] لوقت أبعدني منه»، وقد علّقاً في الهامش بقولهما: كلمة واحدة مطموسة في (ع)، و(ط). وقد كتبت - علم الله - قبل أن أطلع على المخطوط: لعلها [لَعَا]، فلما راجعت مصورة سركين وجدتها واضحة كل الوضوح،

(١) ينظر: تاج العروس، مرتضى الزبيدي، (الجزء السابع) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (مادة: بجد): ٣٩٩/٧.

(٢) صناعة الكتاب، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د. بدر أحمد ضيف: ٣٣-٣٤.

ومنوَّنةً بالنصب «لَعًا» وليس فيها أيُّ طمس؟! والتمرُّس بلغة الأقدمين يُيسر قراءة تلك الألفاظ، ويصوِّر معانيها في الذهن، فمن الأدعية المشهورة: (لا لَعًا لفلان)، أي لا أقامه الله من عثرته. ويقال: عثرة لا لَعًا لها، أي لا إقالة منها.^(١) ومنه قول الأخطل (ت ٩٠هـ):^(٢)

فلا هَدَى اللهُ قَيْسًا مِنْ ضَلَالَتِهِمْ ولا لَعًا لِبَنِي ذَكْوَانَ إِنْ عَثُرُوا

١٢- (ص ١٤٨، س ٢) جاء: «وبعث من نشاطي بواعث، وأهدى إليّ من السرور هدايا الواثب»، ولا أدري ما هدايا الواثب هذه؟ مع اختلال السجعة كما هو واضح، فكتبتُ في الهامش: لعلها محرّفة، فلما رجعت إلى المخطوط وجدت صوابها الذي لا محيص عنه، وهو (لواثب) أي هدايا تستقر طويلاً عندي.

١٣- (ص ١٥٦، س ٥ أسفل) جاء: «وهيهات أن يستضلع بحمّلها قدم، أو يؤدّها لسان أو قلم»، قلتُ: لا وجه لحذف ياء الفعل يؤدي، فالفعل ليس مجزومًا، بل منصوب عطفاً على الفعل يستضلع.

١٤- (ص ١٥٧، س ٨) جاء: «لكنتُ فيما نويتُ من الترك، كمن (باسمه) قُبِحَ الشرك»، وقد وضعا كلمة (باسمه) بين قوسين، وأشارا في الهامش إلى أنّها كلمة مطموسة، وما أثبتناه في المتن يوحى به السياق. وبنظرة غير طويلة في المخطوطة تبين أنّهما كلمتان، والقراءة: «كَمَنْ بَاءَ بِسِمَةِ قُبِحَ الشَّرِكِ»، فتأمل المعنيين!

١٥- (ص ١٥٧، س ١٥) جاء: «وبهتُّ فلم أجز كلمة». والصواب: فلم أجز كلمة. يقال: كلمته فما أحرار إليّ جوابًا، أي ما ردّ جوابًا، وفي الحديث أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «خَرَجَ يَعُودُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبِينِهِ فَقَالَ: «كَيْفَ تَجِدُكَ؟، فَلَمْ يُجِرْ إِلَيْهِ شَيْئًا...»^(٣)، أي لم يردّ عليه بسبب تمكّن العلة منه.

١٦- (ص ١٦٥، س ١٢-١٣) جاء: «بل أنار في دجى الأحزان بسنا السلوان، نهى

(١) ينظر: مجمع الأمثال: ٢٢٥/٢-٢٢٦، مثل رقم ٣٥٥٣.

(٢) شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التغلبي، تحقيق: فخر الدين قباوة: ١٥٢.

(٣) المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي: ٢٦٩/٦، حديث رقم ٦١٨٥.

بالنهي بواذر الأسي)، وواضح سقوط حرف العطف بين الجملتين (ونهي)، والواو ثابتة في المخطوطة.

١٧- (ص ١٨٠، س ١) جاء: «وهو كاشف انجلي، وجامع شمل النهي»، والصواب: كاشف الجُلِّي، وهي الخطب العظيم.

١٨- (ص ١٨٧، س ١٠) جاء: «ولولا أن ما قالوه هباء ما مدح [الرشد] ولا ذم الصبا»، وقد وضع المحققان كلمة الرشد بين معقوفين، وعلّقوا بالقول: كلمة واحدة في (ع) و(ط) لم نستطع قراءتها. واقترحا هذه الكلمة. والصواب (الأشدُّ) كما هو واضح للمتمرس بقراءة المخطوطات، والأشدُّ يقابل الصبا كما لا يخفى.

١٩- (ص ١٨٨، س ٤ أسفل) جاء: «فنحن نرغب من مستفديه والناظرين فيه...»، والصواب: (مُسْتَفِيدِيهِ) كما هو واضح في المخطوط، وبدلالة عطف الجمع (الناظرين فيه).

ثالثاً: الضُّبْطُ:

ذكر المحققان في المقدمة أنهما بذلا غاية الجهد في إخراج النصِّ وضَبْطه.^(١) وهذا من واجبات المحقق بدهاءة، وبخاصة أننا أمام نصٍّ إبداعِي ينتمي إلى النثر الفنيِّ صراحةً، فمن المستحبُّ أن يُضَبَطَ النصُّ بالشكل التام، فإنَّ كُلَّ مُحَقِّقٍ عن الضبط التام فلا مناصَّ من ضبط المشدَّد، والمبني لما لم يُسَمَّ فاعله، والغريب، وما يحتمل أكثر من قراءة، وما يؤثر في وزن الشعر. ولكنَّ الكتاب يعجُّ بالأخطاء في الضبط، وسأذكر بعض المسائل العامَّة، ثم أسوق مجموعة من الأخطاء إجمالاً في جدول، فأما المسائل العامَّة فهي:

(١) أنهما تركا ضبط كثير من المشكلات، منها:

(أ) (ص ٤٦، س ٤ أسفل) حيث جاء «نيرة الكِلِّ»، فكان لا بدَّ أن يضبطا الكاف بالكسر (وهو الستر الرقيق يكون على السرير ونحوه ليحمي من البعوض)،

(١) تسهيل السبيل، مقدمة التحقيق: ٢١.

ليفرقا بينها وبين الكَلِّ بفتح الكاف وهو العباء، والكَلِّ بضم الكاف وهو المجموع.

(ب) (ص ٦٦، س ٣) تركا ضبط كلمة «هَجَّيراه»، أي دأبه وعادته، والكلمة غريبة وكثير من المتعلمين يُخطئ في نطقها.

(ج) (ص ٩٧، س ٤٤) تركا ضبط كلمة «لَهْجُون» جمع لَهْج وهو المولع بالشيء المثابر عليه، حتى يفرقا بينها وبين كلمة (هجون) إذا أكَّدت باللام.

(د) (ص ١١١، س ٣) تركا ضبط كلمة «الغَيْر» وهي النوايب مفردها غَيْرَة، حتى يفرقا بينها وبين الغَيْر... ومثلها كثيرٌ جدًّا.

(٢) أنَّهما دأبا على ضبط حرف العلة بالسكون، والواو والياء لا يوضع عليهما السكون إلا إذا كانتا صامتتين (حرفي لين) مثل: بَيْتٌ وَخَوْفٌ، أمَّا ياء المد وواو المد، فلا تضبط بالسكون؛ لأنَّهما امتدادٌ للحركة قبلها، لكنك ترى في الكتاب السكون على ياء المدِّ في «ذِي» (ص ٣٣)، و«صَنِين» (ص ١٣٤) و«طَلِيح» (ص ١٣٩)، وعلى واو المدِّ في «سُور» (ص ٧٦)، بل على ألف المد - وهذا من أعجب العجب - في «عِدَارٍ» (ص ٤٢) ومثلها كثيرٌ جدًّا.

(٣) ضبط اسم والد المؤلف فقد ورد (ص ٧، س ٤) هكذا (فُتُوح) بفتح الفاء وضم التاء المخففة، وهو ضبط غريب، تابع فيه المحققان الدكتور شوقي ضيف في تحقيق «المُغْرَب في حُلَى المَغْرَب»^(١)، بينما ضبطه أغلب المحققين (فُتُوح) بفتح الفاء وتشديد التاء.^(٢) وقد جهدت في سبيل الوصول إلى تقييد الضبط حتى وقفت عليه عند العلامة ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ) إذ يقول: «فُتُوح بضم أوله والمُتَنَّاة فوق، تليها واو ساكنة، ثم حاء مهملة جماعة منهم: محمَّد بن فُتُوح الأندلسي».^(٣)

(٤) الضبط الخاطئ للشعر بما يكسر الوزن في عدَّة مواضع على الرغم من قلَّة

(١) المغرب في حلى المغرب، ابن سعيد الأندلسي، تحقيق: د. شوقي ضيف: ٤٦٧/٢.

(٢) جذوة المقتبس، تحقيق: إبراهيم الإيباري: ٦/١، نفع الطيب: ١١٢/٢، معجم الأدباء، الحموي: ٣٩٥/٥.

(٣) توضيح المشتبه، ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: محمَّد نعيم العرقسوسي: ٤١/٧.

الآبيات الشعرية في الكتاب:

(أ) في (ص ١٢، س ١٢) ورد قول الحميدي:

النَّاسُ نَبْتُ وَأَرْبَابُ الْقُلُوبِ لَهُمْ رَوْضٌ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ الْمَاءُ وَالزَّهْرُ
مَنْ كَانَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ حَاكِمُهُ فَلَا شُهُودَ لَهُ إِلَّا الْأَلَى ذُكِرُوا

حيث ضبط المحققان (الزَّهْرُ) بسكون الهاء، والصواب الفتح (الزَّهْرُ)؛ تناغمًا مع القافية التالية (ذُكِرُوا)، وحتى لا يخرج من الضرب المخبون في البسيط إلى المقطوع. علمًا بأنها مضبوطة صوابًا في مَصْدَرِيهِ المذكورين بالهامش: «نفع الطيب، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»!

(ب) وفي (ص ١٨٣، س ٦ أسفل) ورد قول الحميدي:

فَإِنْ قَطَعْتُمْ لَنَا مِنْ وَصْلِكُمْ سَبَبًا فَإِنَّ غَيْرِكُمْ قَدْ مَدَّ أَسْبَابًا

وواضح أن تسكين الميم في (غيركم) يكسر الوزن، والبيت من البسيط، وإمَّا يتعيَّن ضمُّ ميم الجمع مع إشباعها ليستقيم الوزن.

(ج) وفي (ص ١٨٤، س ٤) ورد قول الحميدي:

إِذَا شَرَعَ السُّفَارُ فِي قَصْدِ أَرْضِكُمْ يَهِيحُ لِي شَوْقٌ إِلَيْكُمْ مُرَدَّدٌ

وواضح أنه يتعين تشديد الياء في الفعل (يَهِيحُ) ليستقيم الوزن، والبيت من الطويل، والشدة واضحة على الياء في المخطوطة.

(د) وفي (ص ١٨٥، س ١٠) ورد قول الحميدي:

أَقْضِي نَهَارِي بِالْحَدِيثِ وَبِالْمُنَى وَيَجْمَعُنِي وَالْهَمُّ بِاللَّيْلِ جَامِعٌ

وواضح أنه يتعين تشديد الضاد في الفعل (أَقْضِي)؛ ليستقيم الوزن، والبيت من الطويل، والشدة واضحة على الضاد في المخطوطة.

وأما الأمثلة الإجمالية فعدة منها:

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	البيان
٣٥	٢ أسفل	إلا لاح له وَجَهَ السلوك إليه	وَجْهٌ	بسكون الجيم كما نصت المعاجم وكما في المخطوطة.
٣٧	١١	فقد وجب إِذَاً الاهتبال بالكسَاء	بالكِسَاء	بكسر الكاف كما نصت المعاجم.
٤٩	١١	غير منسوخ بما يُكْدِرُ صفوه.	يُكْدِرُ	يُكْدِرُ مضارع الفعل كَدَّرَ، فتشدد الدال؛ تناغمًا مع يَغْيِرُ في الجملة التالية، والشدة واضحة على الدال في المخطوطة.
٥٢	٢	حتى يوافق قائلنا لك تصديقًا.	قائلنا	فاعل الفعل يوافق.
٦٠	١١-١٢	أنار الله لك دليل الهدى فقد استدلتُّ، وبصرك سبيل التقى فقد سلكتُّ.	استدلتُّ... سلكتُّ.	التاء ضمير المخاطب، كما هو واضح من السياق، والفتحة واضحة جدًا في المخطوط.
٧٠	١٠	ووافق الخبرَ به الخبرَ	الخبرَ	بضم الخاء وسكون الباء هو حقيقة الشيء، ومن مأثور العبارات في الشعر والنثر: وافق/ صدق/ كذب الخبرَ الخبرَ.
٨١	٣	والأنثى التي فضلتُ الذكور	فضلتُ	الفعل بضم العين لازم، وافتحتها متعد. يقال: فاضلني فضلتُهُ، أي غالبني في الفضل فغلبته.* * [تاج العروس، (الجزء الثلاثون) تحقيق: مصطفى حجازي، (مادة: فضل): ١٧٣/٣٠.]
٨٦	٢٢	وإذا حُرْمْتُهُ من جهة القِدَم، فلا حرج فيه بالمداد والقلم	القَدَم	أي إنه إذا حرم المشاركة بالحضور على قدمه فلن يقصر في المشاركة بالتهنئة بالقلم.
٨٨	الأخير	إنَّ بهذه الملة الزهراء... كلفًا غبها جميل.	كُلفًا	جمع كُلفَة وهي الواجبات التي يكلف بها العباد.
٩٢	٤	وأعلق التاج بالمفروق	بالمفروق	المفروق (بفتح الميم لا غير، وفتح الراء وكسرهما) موضع فرق الشعر في الرأس. وكسر الميم ينقلها من اسم المكان إلى اسم الآلة.

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	البيان
٩٨	١٥	وأطلعت الأرض نَوَّارها	نَوَّارها	في الصحاح: «النَّوَّار بالضمِّ والتشديد: نور الشجر، الواحدة نَوَّارة»،* أما النَّوَّار بالفتح فهي صيغة مبالغة بمعنى شديد النور. * [تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (مادة: نور): ٨٣٩/٢]
١٠٠	٢ أسفل	ولا أعدمه سعادة تَرِدْ إليه من المنى النافر.	تَرِدْ	مضارع الفعل "رَدَّ" بمعنى أعاد، لا "وَرَدَ" بمعنى أتى، والفعل الأول متعَدٌّ ومفعوله النافر، والشدة واضحة في المخطوط.
١٠٣	١٦	طاب يا سيدي حَمِيمُك، ودام نعيمك	حَمِيمُك	الحميم "وزان النعيم" هو الماء الحار يستحمُّ به، والمثال جاء في فصل ما يقال لداخل الحمام.
١١٤	٩	فلا نَقَصَ على مولاي فيما أريح منه	نَقَصَ	اسم بمعنى العَيْب.
١٢٠	١٦	وأفحمتُ	وأفحمتُ	الفعل الماضي الرباعي يضم أوله ويكسر ما قبل آخره عند البناء للمجهول.
١٢٤	٧ أسفل	تدمر بالأبطال والقِيول	والقِيول	جمع قَيْلٍ، وهو الملك العظيم، مثل: جيش وجيوش، وفي الحاشية ضبطها بفتح القاف!؟
١٢٥	٦	وملأت ما بينهما من الغبار بمثل الكَنهُورِ المدرار.	الكَنهُورِ	في تاج العروس: الكَنهُورُ كسفرجل من السحابِ قَطَعَ كالجبال.* وقد استعملها أبو الطيب المتنبّي في قوله: وَتَرَى الْفَضِيلَةَ لَا تَرُدُّ فَضِيلَةَ السَّمْسِ تَسْرِقُ وَالسَّحَابُ كَنَهُورًا** وبدهيُّ أَنْ ضبط الكلمة بضبطهما يؤدي إلى كسر الوزن. * [تاج العروس، (الجزء الرابع عشر) تحقيق: عبد العليم الطحاوي، (مادة: كنه): ٧٣/١٤]. ** [ديوان أبي الطيب المتنبّي، تحقيق: د. عبد الوهاب عزام: ٥٤١].

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	البيان
١٣٠	١٧	ولا منعت من قضاء الحجّة	الحجّة	اسم مرة من الحج، والفصل في الدعاء للمسار للحج، والكسر جائز لكُنْه خلاف الأصل كما نصّ الزبيدي في التاج.* وحتى لا يشتبه بالحجّة بمعنى السنّة. * [تاج العروس، (الجزء الخامس) تحقيق: مصطفى حجازي، (مادة: حجج): ٤٦٣/٥.]
١٣٥	٧ أسفل	جعل الله هدايا زمانه إليه، كل ما ينسبط شعاع آماله عليه.	كلّ	مفعول ثانٍ للفعل جعل، ولا حاجة للفاصلة قبلها فهي جملة واحدة.
١٤٧	٣	أهدتُ إليّ نَشْرُهُ أنفاس القبول	نَشْرُهُ	مفعول به مقدم، والفاعل هو أنفاس القبول.
١٥٩	٧	وأفتخر على الإخوان بما مُنِحْتُ منه.	مُنِحْتُ	فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء نائب الفاعل.
١٥٩	١٨	إن عَرَى من الاستعاب	عَرَى	الفعل بمعنى تجرّد، وهو بكسر العين، ولامه ياءً. أمّا الذي بفتح العين فبمعنى عشي، وينبغي أن ترسم لامه ألفاً؛ لأنّ أصلها الواو.
١٧١	٤	ونظر لنفسه قبل أن يحلّ في رَمْسِهِ	رَمْسِهِ	الكلمة بفتح الراء ولم ترد مكسورة قط.
١٧٤	٢ أسفل	سيّان في ضعف المِنَّة عنه	المِنَّة	المِنَّة بضم الميم: القوة وهو المقصود، بخلافها بكسر الميم فهي العطية، واستكثر الإحسان.
١٨١	١٢	أو يجدّد عنه بلْبَالاً	بلْبَالاً	الكلمة بفتح الباء، وفَعْلَال يأتي في الرباعي المضعّف مثل: وَسَاس، صَلْصَال.
١٨٢	٦ أسفل	والشرقُ إذْ بُوعِدْتُمْ مغربٌ	بُوعِدْتُمْ	الماضي الرباعي يُبْنَى للمجهول بضم أوله وكسر ما قبل آخره.
١٨٦	٢ أسفل	وَصُنْعُهُ وشي صنعاء البديع	وَصُنْعُهُ	الكلمة منصوبة عطفاً على (مخضراً)، ومن ثم تضم هاء الضمير.
١٨٦	١ أسفل	وَلِلْحَزِّ الْعُبَيْدِيِّ الرَّفِيعِ	وَلِلْحَزِّ	الحَزُّ بفتح الخاء لا غير، وما قرأتُ معجمًا روى الضم.

رابعاً: التعليق على النص:

تنصُّ أبعديَّاتُ التحقيق على ضرورة تخريج النصوص المضمَّنة بالنصِّ المحقَّق من آيات وأحاديث وأشعار وأقوال، والتعريف المختصر بالأعلام، وشرح الألفاظ الغريبة، وتوضيح الإشارات التاريخيَّة والأدبيَّة، وربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض (الإشارة إلى السابق واللاحق)، كلُّ ذلك في إيجاز مركَّز؛ حتى لا تظغى الحواشي والتعليقات على النصِّ نفسه.^(١)

وخبرة المحقَّق تجعله يطبِّق المحزَّ ولا يُخطئ المفصل، فهو يصل إلى المعنى من أقرب طريق، ويصوغه في أخصر عبارة، وكأنَّه النطاسيُّ الحاذق الذي يضع الهناء مواضع النُّقب، ولا يفسح المجال للثرثرة اللفظيَّة تلك التي يركن إليها «ضعاف المُحقِّقين منَّا، الذين يتكثِّرون بما لا ينفع الكتاب، ولا يهدي القارئ إلى شيء ينتفع به في قراءة ما بين يديه من الكتاب».^(٢)

وقد ذكر المحقِّقان في المقدمة أنَّهما بذلا غاية الجهد في إخراج النصِّ وضبطه، وتقويم اعوجاجه، وتفسير غريبه، والترجمة للأعلام، وتخريج الأبيات الشعريَّة والأحاديث النبويَّة على المتعارف عليه بين جمهور المُحقِّقين.^(٣)

ولكنَّ هذه الوعود سرعان ما تبخَّرت كأنَّها أحلام نائم، أو تحقَّق بعضها على غير الوجه المرضيِّ، وحسبك من ذلك وقوعهما في المزالق الآتية:

(١) تباين الترجمة للأعلام: فالأعلام في الكتاب قليلة جدًّا، ومع ذلك غصَّ الطرف عن بعضها، إذ إنَّ أولَ الأعلام ذِكْرًا (ص ٣٠) هم: الجاحظ، وسهل بن هارون، وابن المقفع، فلم يترجما لأحدٍ منهم، واكتفيا بذكر تاريخ الوفاة، دون الإشارة إلى مصدر؟ وفي (ص ١٨٢) ورد اسم أبي محمَّد البيزديِّ، فلم يترجما له، ولم يُدرجا في فهرس الأعلام؟ في حين في (ص ٣٨) أطلا في ترجمة ابن شهيد، حيث جاءت ترجمته في ثمانية أسطر،

(١) ينظر: تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره، د. عبد المجيد دياب: ١٤٦-٢٤٧.

(٢) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمَّد شاكر، (مقدمة التحقيق): ٩.

(٣) تسهيل السبيل، مقدمة التحقيق: ٢١.

متضمنة بعض عبارات التَّخْلِية التي لا تفيد في التعريف به شيئاً، مثل: نادرة الفلك الدوار، وأعجوبة الليل والنهار...، مع سرد عناوين أربعة مصادر، وإعادة ذكر بياناتها وقد سبقت.

ودائماً أنبّه الباحثين على ضرورة التفريق بين الترجمة والتعريف، أمّا الترجمة فهي سيرة وافية للعَلَم كـمؤَلَّف الكتاب أو العَلَم المدرس، وأمّا التعريف فبيان مقتضب لا يزيد على ثلاثة أسطر، تتضمّن ذكر الاسم والميلاد والرحلة والمؤلّفات والوفاة، ويكفي فيه مصدر واحد يجمع هذه البيانات، وهو المطلوب في هوامش البحوث العلميّة والكتب المحقّقة.

(٢) الاستطراد: فقد تعنّ فكرةً ما للمحقّق، فيظنُّ أنّ القارئ بحاجة إليها، فيثقل النصّ بها دون طائل، ويأخذ القارئ إلى مهامّة مُضلّة لا غاية من ورائها، وحسبك أن تقرأ في (ص ٣١) حاشية من عشرة أسطر حول مسألة النسب إلى الجمع، وهي ليست من صلب عمل المحقّق، ولا من غاية الكتاب في شيء، لكنّ المُحَقِّقِينَ رجعا إلى مصادر عديدة في بحث قضية باتت محسومة اليوم، فكلا الأمرين جائز، ولا حاجة لمحاربة طواحين الهواء في مثل هذه الجدليات العقيمة، ورحم الله الأستاذ عباس حسن (ت ١٩٧٩م) إذ عرض القضية بسهولة ثم قال: «أمّا الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التفسير الباقي على جمعيته مطلقاً. وحجتهم أنّ السماع الكثير يؤيد دعواهم، وقد نقلوا من أمثله عشرات، وأنّ النسب إلى المفرد يوقع في اللبس كثيراً؛ ورأيهم حسن مفيد. وقد ارتضاه المجمع اللغوي القاهري. فعندنا مذهبان صحيحان»^(١).

ولا يكاد يخلو شرح مفردة في الكتاب من قيل وقيل، مع أنّ الكلمة في سياقها لا تحمل إلا معنى واحداً عادةً، وحسبك ما في (ص ٥٣) حيث استطردا في شرح «المهرجان» بذكر أنّه الاحتفال يُقام ابتهاجاً بحادث سعيد، أو إحياءً لذكرى عزيزة كمهرجان الأزهار ومهرجان الشباب ومهرجان الجلاء. قلتُ: هذه كلّها معانٍ مؤلّدة حديثاً، أمّا السياق ففي الحديث عن العيد الفارسي المعروف، ولم يكن شيء من هذه المعاني المحدثّة دخل العربية في عصر الحَمَيْدِيّ. وفي الصفحة نفسها شرحا الحدّثان بأنه نوابّ الدهر

(١) النحو الوافي، عباس حسن: ٧٤٢/٤. وينظر: القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، د. خالد بن سعود العصيمي: ٦٠٠-٦٠٤.

وهذا يكفي، ولكنهما استطرذا إلى الاستشهاد ببيت من الشعر لا يُعرف قائله، ولا حاجة إليه... ومثله كثير.

(٣) إهمال شرح كثير من الألفاظ الغامضة: فنحن أمام نُصَّ إبداعِي في المقام الأول، وهو يقوم على انتقاء العبارة وتنخُل المفردة، فلا جرم أن تشرح الكلمات غير المؤلفَة عادةً، مع الإقرار بنسبيَّة المسألة، ولكنهما بادرا إلى شرح كثير من المألوف، وغضًا الطرف عن كثير من الغريب مثل: الأهتبال (ص ٣٧)، حَوْبَاء (ص ٥١)، غَيْر (ص ٥٦)، تحرَّفك (ص ٦٢)، حِمَامًا (ص ٦٤)، تَعْنِي (ص ٦٩)، جنائب (ص ٧١)، ناقِه (ص ٧٣)، المَنَازِه (ص ٧٨)، المُتَخَرِّص (ص ٨١)، يُدْلِج (ص ٨٤)، تُنْهِنُهك (ص ٨٦)، المِقَّة (ص ٩١)، سَوْرَتِه، مَعَبَّتِه (ص ١٠٢)، تباريحها (ص ١١١)، تَقَمَّن (ص ١٢١)، وَقَيْد (ص ١٢٤)، التَعذِير (ص ١٢٩)، أذَمَّة (ص ١٣٣)، وتنايبه (ص ١٣٥)، يَتَقَمَّنُوا (ص ١٣٧)، حُورَاهَا، دريافه (ص ١٤٣)، الجَمِّمَة (ص ١٥١)، التلُوم (ص ١٥٨)، نَهْنَهْتُه (ص ١٦٥)، مدق (ص ١٧٠)، مِمْرَاعَا (ص ١٨٤)... وغيرها كثير.

(٤) الشرح الفاسد: وقعت في الكتاب أخطاء عديدة في الشرح، أكتفي منها بثلاثة هي:

- في (ص ١٠٢) جاء: «فلأرض جرِّمُه، وللآفاق شمُّه»، وقد ضبطا كلمة (جرِّم) في المتن صوابًا، لكن في الحاشية ضُبِطت ضبطًا غريبًا (جرِّمُه) وفسَّراها بالقول: لونه. وهو ضبط غير سديد، وتفسير غير صحيح، فالجرم هو الجسم المادي، لا اللون، والمعنى أن دم المُفْتَصِد يذهب جسمه في الأرض، في حين تطير رائحته في الآفاق.

- وفي (ص ١٤٨) جاء: «وهو المَلِيٌّ بذلك إن شاء الله»، وقد شرحا في الهامش كلمة «المَلِيٌّ» بـ: مُدَّة العيش؟! ولا معنى لذلك الشرح، فالمَلِيٌّ هنا هو الجدير، وفي تفسير الطبري في توجيه لقوله تعالى: ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾^(١): «وقال آخرون: بَلْ معنى ذلك: واهْجُرْنِي سويًّا سليماً من عقوبتي إياك، ووجهوا معنى المَلِيِّ إلى قول الناس: فلان مَلِيٌّ بهذا الأمر: إذا كان مُضْطَلَعًا به غنيًّا منه».^(٢)

- وفي (ص ١٦٥) جاء: «ولمَّا أبَل جسمي قليلاً، واستفاق مُستقيلاً أحمَدت هذه

(١) سورة مريم، الآية: ٤٦.

(٢) تفسير الطبري، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي: ٥٥٤/١٥.

الكلمات دواءً»، وقد شرحا كلمة (أبَلَّ) بقولهما: ضعف ووهن. قلتُ: العكس هو الصواب كما هو واضح لكل ذي بصر، وفي اللسان الذي رجعا إليه: «وَقَالُوا: هُوَ لَكَ حِلٌّ وَبِئْسَ قَبِيلٌ: شِفَاءٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: بَلَّ فُلَانٌ مِنْ مَرَضِهِ وَأَبَلَّ إِذَا بَرَأَ»^(١).

(٥) إهمال مواضع الاقتباس والتضمن: فنحن أمام نصٍّ إبداعِي حافلٍ بالاقتباسات من القرآن والحديث والشعر وغيرها، ناهيك عن توظيف مصطلحات بعض العلوم وبخاصة علم الحديث، وواجب المحقق في مثل هذه النصوص أن يشير إلى أصلها ما استطاع، لكنَّهما أهملتا ذلك بصورة شبه تامة، وفي إحدى المرات النادرة التي تطوَّعا فيها بالإشارة (ص٧٧) علَّقا على قول المؤلف: «ولا زِلَّتْ فِي مَنَازِلِ الْحَرَمَةِ مُفْتَرِشَ زُرَابِيهَا، لَابِسَ مَوْشِيَهَا» بالقول: الزرابي جمع مفرده زربية، وهي البسط، وقيل كل ما يبسط ويتكأ عليه، وقيل هي الطنافس والنمارق [وهذا نموذج للاستطراد بقيل وقيل الذي أُشْرَتْ [إليه أَنْفًا] وهي اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَزُرَابِيٌّ مَبْتُوثَةٌ﴾ آية ١٦ سورة الغاشية؟! قلتُ: ليس هذا من الاقتباس في شيء، وإلا كانت كلُّ كلمة في اللغة مُقتبسةً من القرآن أو الحديث أو الشعر، وإمَّا يكون الاقتباس عند الاستعانة بالتركيب والصورة.

على حين تُرِكَت الإشارة إلى كثير من التعبيرات المقتبسة من القرآن الكريم حقًّا، مثل: (ص٦٥) «حَلَّتْ مَحَلَّهَا، فَصَارَ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا»، (ص٧٠) «وَضَرَبَ دُونَهُ مِنْ حَفْظِهِ بِسُورٍ، يَكُونُ لَهُ حِجَابًا مِنَ الْمَحْذُورِ»، (ص٨٨) «وَوَلَّلَهَا بَظْلًا عَزِيزًا مِنْ ظِلَالِكَ، وَبِوَأْهَا مَبُوءًا صَدَقَ مِنْ إِقْبَالِكَ»، (ص١١٦) «وَلَكِنْ انظُرْ هَذِهِ بَعْدَ الشَّرُوقِ، وَذَلِكَ إِذْ طَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ»، (ص١٦٠) «هَزَزْتُ إِلَيْهِ فِي الْخَطَابِ جَذْعَ نَخْلَةِ الْعَتَابِ، فَإِنْ اسْأَقَطْتُ مِنْ فِيئِهِ رَطْبًا جَنِيًّا كُنْتُ رَاضِيًّا وَكَانَ مَرْضِيًّا»... وغيرها كثيرًا.

أو التعبيرات المضمَّنة من الشعر كقوله: (ص١٦٠) «لَكَانَ فِي الْأَرْضِ عَن دَارِ الْقَلَى مُتَحَوِّلٌ، فَهُوَ مِنْ قَوْلِ مَعْنِ بْنِ أَوْسِ الْمَزْنِيِّ (ت٦٤هـ):»^(٢)

وَفِي النَّاسِ إِنْ رَثْتَ حِبَالَكَ وَاصِلٌ وَفِي الْأَرْضِ عَن دَارِ الْقَلَى مُتَحَوِّلٌ

(١) لسان العرب، ابن منظور، (مادة: بلل): ٣٤٩/١.

(٢) ديوان معن بن أوس المزني، صنعة: د. نوري حمودي القيسي، حاتم صالح الضامن، ٩٤.

أو من الأمثال كقوله: (ص ١٦١) «وَشِمْتُ مِنْهُ أَسْبَابَ قَلَّةِ الْإِنصَافِ، فَمَا عَدَا عَمَّا بَدَأَ»، والجملَةُ الْأَخِيرَةُ مِثْلَ قَالِهِ سَيِّدُنَا عَلِيٌّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ لِلزَّبِيرِ بِنِ الْعَوَامِ يَوْمَ الْجَمَلِ، أَيِ مَا الَّذِي صَرَفَكَ عَمَّا كُنْتَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَيْعَةِ.^(١)

وقوله: (ص ١٧٧) «وَفِي الْقَبْرِ عَنْ كُلِّ كَرِيهَةٍ سَتْرٍ، وَلِذَلِكَ قِيلَ إِنَّهُ نِعْمَ الصُّهْرُ»، فَلَمْ يُشِيرَا إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْمِثْلِ الْقَبِيحِ: «نِعْمَ الصُّهْرُ الْقَبْرُ»، وَهُوَ بِمَعْنَى الْمِثْلِ الْآخَرَ «دَفْنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرَمَاتِ»^(٢)، وَقَدْ أُلِّمَ بِهِ عَبِيدُ اللَّهِ بِنُ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ طَاهِرٍ (ت ٣٠٠هـ):^(٣)

لِكُلِّ أَبِي بِنْتٍ يُرَاعِي شَأُونَهَا ثَلَاثَةٌ أَصْهَارٍ إِذَا طُلِبَ الصُّهْرُ
فَبَعْلٌ يُرَاعِيهَا وَخَدْرٌ يُكِنُّهَا وَقَبْرٌ يُوَارِيهَا وَخَيْرُهُمَا الْقَبْرُ

خَامِسًا : الْإِمْلَاءُ وَالتَّرْقِيمُ :

مِنْ وَاجِبِ الْمُحَقِّقِ أَنْ يُخْرِجَ النَّصَّ مُوَافِقًا لِقَوَاعِدِ الْإِمْلَاءِ الْمُعَاوِرَةِ؛ فَالْخَطُّ الْعَرَبِيُّ شَهِدَ تَطَوُّرَاتٍ كَثِيرَةً، وَلَيْسَ مِنَ الْمُنَاسِبِ إِخْرَاجَ الْكِتَابِ عَلَى الصُّورَةِ الْإِمْلَائِيَّةِ الْقَدِيمَةِ الَّتِي تُبَدَّلُ فِيهَا الْهَمْزَاتُ حُرُوفَ عِلَّةٍ مِثْلًا، أَوْ الْكَلِمَاتُ الَّتِي تُحْذَفُ مِنْهَا بَعْضُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ، مِمَّا قَدْ يُسْتَعْرَبُ الْيَوْمَ، بَلْ قَدْ لَا يُفْهَمُ مُطْلَقًا، وَحَسْبُنَا أَنَّ الْخَطَّ الْأَنْدَلُسِيَّ تُنْقَطُ فِيهِ الْفَاءُ بِنُقْطَةٍ أَسْفَلَهَا، وَالْقَافُ بِنُقْطَةٍ وَاحِدَةٍ أَعْلَاهَا!

وَقَدْ قَالَ الْمُحَقِّقَانِ فِي الْمَقْدَمَةِ: «وَشَاعَ فِي النَّصِّ الْكَثِيرِ مِنَ الْمَخَالَفَةِ الْإِمْلَائِيَّةِ لِعَصْرِنَا، فَصَوَّبْنَاهَا عَلَى الْمُتَعَارَفِ عَلَيْهِ حَتَّى الْآنَ، إِلَّا مَا أَخَلَّ بِطَرِيقَةِ الْحُمَيْدِيِّ فِي بِنَاءِ الرِّسَالِ كَالسَّجْعِ، فَابْقَيْنَا عَلَيْهِ، وَانْحَصَرَ غَالِبًا فِي تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ».^(٤)

وَلَنْ أَقْفَ طَوِيلًا أَمَامَ عِلَامَاتِ التَّرْقِيمِ فَعَلِيهَا مَلاحِظَاتٌ عَدِيدَةٌ، وَحَسْبُكَ أَنْ تَرَى (ص ١٦٤) كَيْفَ تَوَسَّطَتِ الْفَاصِلَةُ بَيْنَ الْمُتَضَافِينَ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ تَجَشَّمَ صَعُوبَةً، الْعُقُوبَةُ

(١) ينظر: مجمع الأمثال: ٢/٢٩٦، مثل رقم ٣٩٩٨.

(٢) زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن بن مسعود اليوسي، تحقيق: د. محمد حجي، د. محمد الأخضر: ٢/٢٤٠.

(٣) ديوان المعاني، أبو هلال العسكري، تحقيق: أحمد سليم غانم: ٢/١٠٧٨.

(٤) تسهيل السبيل، مقدمة التحقيق: ٢١.

إن كانت ماحية للذنب». وإنما سأقف أمام جملة من الأخطاء الإملائية التي ليس سببها الطباعة، وإنما التصور الخاطئ لكتابة الهمزة أو الألف المقصورة، منها:

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	البيان
٣٩	٦	فأتمروا لأمير المؤمنين	فأثتمروا	الفعل خماسي، وإنما تسقط همزة الوصل لعدم تصدُّرها في النطق دون الكتابة.
٥٢	٨	كما أحيى بذرك الأجداد	أحيا	لأنَّ الألف وإن كانت رابعة لكنها سبقت بياء.
٥٢	٣-٢ أسفل	فأبداً إليك عجائب زرافاته، وتبدأ لك في بدائع بهجته...	فأبدي... وتبدي...	الألف المقصورة في الفعل الأول رابعة، وفي الثاني خامسة فترسم ياء ما لم تسبق بياء.
٦٧	٢٢	للعدى	للعدا	ألف مقصورة ثالثة أصلها الواو فترسم ألفاً. وقد رسمت صواباً في الصفحة التالية، السطر ٧!
٨٠	٩	جاءت محيي الشمس بعد الظلام	مُحيياً	المُحيياً هو الوجه، ولا ترسم ألفه ياء مقصورة لوجود ياء قبلها.
٨٩	٣	حملني على أن أهنيء مشاهد الإسلام	أهنيئ	همزة متطرفة مسبوقه بكسر فترسم على كرسي الياء لا على السطر.
١١٣	٢ أسفل	لا أخلا الله مواسم المكارم من حضوره.	أخلى	ألف مقصورة وقعت رابعة فترسم ياءً.
١١٤	١٨	حاشى لمولاي...	حاشا	ترسم ألفاً على اعتبارها حرفاً، ثم حملت كتابتها لو جاءت فعلاً على الحرف.
١١٨	٨	من أين اهتدى الصنّى إليه.	الصنّا	ألف مقصورة ثالثة أصلها الواو (ضنا يضنو) فترسم ألفاً، وقد رُسمت صواباً في الصفحة التالية، السطر ٤!
١٢٢	٥ أسفل	فما ونا الرأي	وَوَى	ألف مقصورة ثالثة أصلها الياء (ونى يني) فترسم ياءً.
١٤١	٢ أسفل	وسرا في أندية النهى ذكره	وسرى	ألف مقصورة ثالثة أصلها الياء (سرى يسرى) فترسم ياءً.

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	البيان
١٥٠	١١	مؤمولا	مأمولا	الهمزة ساكنة مسبوقه بفتح، فترسم أَلْفًا.
١٦٣	٢	وحمل عبثوه عليّ	عَبْثُوهُ	الهمزة مضمومة بعد ساكن فترسم على واو لا على نبرة قبل الواو.
١٧٤	١٢	مساويء	مساوئ	همزة متطرفة مسبوقه بكسر فترسم على الياء لا السطر.
١٨٦	٣ أسفل	واللحا تحلق الوجه بالقسا	واللَّحَى	ألف مقصورة ثالثة أصلها الياء (لحية) فترسم ياءً.

سادساً: الفهارس الضمنية:

يُعدُّ هذا الكتاب من أسهل الكتب في الفهرسة؛ لأنَّ الآيات القرآنية والأعلام والشواهد الشعرية قليلة جداً ومع ذلك جاءت فهارسه الثلاثة مُضطربة إلى أبعد مدى!

فأمَّا ”كشّاف القوافي“ ذلك الذي عُقِدَ لِبضع عشرة قافية، فقد وقعت فيه أخطاء فادحة، إذ جاء مختلَّ الترتيب، إذ تقدّمت قافية الكاف على القاف، وعُدَّتْ هاء الوصل كلمة القافية في (تذكره - نجومها) ومن ثم جاءت في النهاية، والصواب أنَّ الأول في الرء، والثاني في الميم. كما خلا الفهرس من البيت الوارد في الكتاب (ص١٦٨):

ففي الحقُّ أن يُصغِي إلى السَّلْوَةِ السَّمْعُ
فما مات أصلُّ أنت منه لنا فرعُ

ناهيك عن وضعهما الشطر الثاني كاملاً، والمعتاد كلمة الصدر ثم كلمة القافية، وإغفالهما النصَّ على القائل، وعدم التزامهما ترتيب الدوائر في القافية الواحدة، فوقع الوافر في حرف العين قبل الطويل.

وأما ”كشّاف الأعلام“ الذي عُقد لأحد عشر علماً فقد جاء غير منتظم الترتيب، إذ اعتبرت الكُنَى (ابن وأبو) فتقدّمت الأعلام المبدوءة بها، وجمهور المُحَقِّقِينَ على طرحها من الترتيب، ووضع اسم النبيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ في حرف الرء (رسول الله) والصواب الميم، كما خلا من اسم أبي محمّد اليزيدي، الوارد في الكتاب (ص١٨٢)؟!

وأما "فهرس مراجع التحقيق والتقديم" فقد ابتدعا فيه بدعة النصّ - أحياناً - على تاريخ وفاة المؤلّفين والمُحقّقين المعاصرين؛ ممّا أوقعهما في مزالق مضحكة، ففي مؤلّف تقويم النيل (أمين سامي باشا) قال: «لم أقف على سنة وفاته»، والرجل ليس من النكرات، بل معروف الميلاد والوفاة (١٢٧٤هـ - ١٣٦٠هـ / ١٨٥٧هـ - ١٩٤١م)، وله ترجمة وافية^(١). وفي حديثهما عن الدكتور إحسان عباس قالا (مازال حيّاً)، والرجل توفي عام ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م أي من قبل حصولهما على الدكتوراه وشروعهما في التحقيق قطعاً. في حين تركا عددًا كبيرًا من المحدثين، حتى الذين ماتوا وتُعرف تواريخ وفياتهم، مثل: محمّد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م)، السيّد أحمد صقر (ت ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م)، محمّد عبد الخالق عزيمة (ت ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م)، عبد السلام هارون (ت ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م)، محمّد بهجة الأثري (ت ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م)... وغيرهم! فأبيّ منهج هذا الذي يعتمد على الانتقاء، وعمود المنهج هو الاطراد!!

ناهيك عن اختلال الترتيب فجاءت مقدمة ابن خلدون قبل المقتضب؟ وورد في الفهرس ذكر إحدى النسختين من الكتاب المحقّق دون الأخرى، والمعتاد أنّ بيانات مخطوطة الكتاب المحقّق لا تذكر اكتفاء بالتفاصيل التي في المقدمة. وقد تضمّن الفهرس بيانات مختلفة عن بيانات المصادر التي رجعا إليها، ففيه أنّهما رجعا إلى فهرست ابن النديم بتحقيق: ناهد عباس عثمان، بينما رجعا في الكتاب (ص ٣٧) إلى الفهرست بتحقيق: أيمن فؤاد سيد! ممّا يفتح الباب واسعاً أمام تصوّر التدليس، أو الإحالة الخادعة بلغة المعاصرين المخفّفة.

سابعا: الإخراج الفني:

ما إن ينتهي المحقّق من عمله علمياً حتى يبدأ رحلة طويلة من المعاناة في دروب الطباعة ومفاوز الناشرين، «فلا ريب أنّ للطباعة مُعاطلاتٍ كمُعاطلات الكلام، تُؤمّ القارئ كما تُؤمّ تلك السامع»^(٢)، فكم من مُحقّق شُوّه جهده بسبب تقصيره في مراجعة عمله، أو ابتلائه بناشر عديم الخبرة، فاسد الذوق، وهو ما ابتلي به هذا الكتاب، فقد جاءت الأبواب والفصول متصلةً كأننا أمام المخطوطة القديمة، وحسبك أن ترى بداية

(١) الأعلام، الزركلي: ١٧/٢.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها: ٨٨.

الباب الثاني وقد جاءت قبل نهاية الصفحة بسطرين (ص ٥٢)، أو أن ترى عنوان الباب والفصل معاً في سطر واحد (ص ٤٢، ص ١٢٧)، أو أن ترى الهوامش مختلة بتكرير أرقام (ص ٢٩)، أو بغياب حواشٍ لها رقم في الصلب (ص ٧٢)، والفارقة أن جميع أرقام الصفحات الواردة في فهرسَي القوافي والأعلام جاءت خاطئة، فالأرقام المثبتة في الفهرس قبل الرقم الواقعي بثمانية أرقام، وكأنَّ الأرقام وضعت قبل النسخة النهائية من الكتاب!!

ونصيب الكتاب من مراجعة تجارب الطبع قليل، إذ وقعت فيه أخطاء طباعيَّة بالجملَة، حسبي أن أشير إلى جملة منها:

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	البيان
٧	٣ أسفل	مقامه	مقامة	المقامة بمعناها الفني.
٩	٣	فتنه	فتنة	اسم لا فعل مسند إلى الضمير
١٢	١٣	حاكمه	حاكمه	اسم فاعل مسند إلى ضمير.
١٤	٥	الإسمان	الاسمان	همزة وصل لا قطع
١٤	١٦	المتشاكَة	المتشاكه	كالمتشابه لفظاً ومعنى.
٤٧	هامش ٢	السابق	السياق	السياق هو الذي يوحي الخطأ.
٥٤	٤ أسفل	ومشاهدة	ومُشاهدَه	اسم فاعل لا مصدر، وهو معطوف على "مُتَلَقِيَه" قبلها.
٦٠	١٠	آرائك	أرائك	جمع أريكة لا جمع رأي.
٧٠	الأخير	بالأداء	بالأداء	مصدر أدَّى أداء، وقد تكررت كثيراً.
٧١	٣	امضاؤه	إمضاؤه	همزة قطع في مصدر رباعي.
٩٠	١٣	انجبته	أنجبته	همزة قطع في فعل رباعي.
١٠١	٨	ندعوا له	ندعو له	ليست واو الجماعة بل لام الكلمة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً.

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب	البيان
١٢٥	١٧	انضاء	إنضاء	مصدر الفعل (أنضى) الرباعي
١٢٦	٢ أسفل	مثلاً تضربه	مثلٌ تضربه.	خبرٌ مفسر لجملة (الحرب سجال)، أو لمبتدأ محذوف.
١٤٠	٨	اعيدانا	أعيدانا	همزة قطع في اسم ليس من الأسماء السماعية.
١٤٨	٣ أسفل/ بالهامش	استدّ	اشتدّ	صديتٌ: اشتدّ عطشها.
١٤٩	٤	وأطوالها	وأطولها	اسم التفضيل ملازم هنا للإفراد والتذكير. كذا بالمخطوط.
١٥٣	٣ أسفل	ولا انبّه منه	أُنْبِهْ	همزة المضارعة همزة قطع.
١٥٤	٧ أسفل	ادلالا	إدلالاً	مصدر رباعي
١٥٧	١٠	مجازي	مُجَازِي	اسم مقصور لا منقوص.
١٦١	٩ أسفل	عقوبية	عقوبته	بهاء الضمير لا بناء التانيث.
١٧١	٢ أسفل	ذخيره	ذخيرة	بناء التانيث لا بهاء الضمير.
١٧٢	هامش ١	الْحُرْقَة	الحُرْقَة	أَمْضَهُ الهمُّ: أحرق فؤاده.
١٨٤	٣ أسفل	اجتني	أجتني	السياق للمضارع المتكلم.
١٩١	٧	عمرو بم مسعدة	بن	
١٩١	٩	زرقاء اليمام	اليمامة	

وبعد:

فإنَّه يُشْهَدُ أَيُّ مَا قَمَتَ هَذَا الْمَقَامُ، وَلَا تَجَشَّمَتَ هَذَا الْعِنَاءَ إِلَّا رَعَايَةً لِحَقِّ الْعِلْمِ، وَقِيَامًا بِبَعْضِ وَاجِبِ هَذَا التَّرَاثِ الشَّرِيفِ عَلَيْنَا فِي الْعِنَايَةِ بِهِ وَالذَّبِّ عَنْهُ، وَوَضْعَهُ فِي صُورَةٍ مُشْرِقَةٍ تَلِيْقُ بِجَلَالِهِ، وَعَمَلًا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِحَقِّ إِذَا رَأَاهُ أَوْ شَهِدَهُ أَوْ سَمِعَهُ»^(١).

وَأَنَا أَهْمَسُ فِي أَذُنِ الْمُحَقِّقِينَ الْفَاضِلِينَ الَّذِينَ احْتَرَمَهُمَا عَلَى الْمَسْتَوَى الشَّخْصِيِّ: «مَا هَكَذَا يَا سَعْدُ تَوْرَدَ الْإِبِلُ»^(٢)، وَإِنِّي لِأَرْجُو أَنْ تَقْرَأَ عَيْنِي بِرُؤْيَا طَبْعَةٍ جَدِيدَةٍ لِلْكِتَابِ بِتَحْقِيقِهِمَا أَوْ بِتَحْقِيقِ غَيْرِهِمَا فِي حُلَّةٍ بِهِيَّةِ الْمَنْظَرِ وَالْمَخْبَرِ، تَلِيْقُ بِاسْمِ ذَلِكَ الْعَالَمِ الْمُبَرِّزِ، وَمَوْضُوعِهِ الْمُمَيِّزِ.

(١) رواه الإمام أحمد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق:

شعيب الأرنؤوط (وآخرين): ٧٠/١٨، حديث رقم ١١٤٩٨.

(٢) مجمع الأمثال: ٣٦٤/٢، مثل رقم ٤٣٦٢.

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم.

١. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط. دار المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
٢. الإعجاز والإيجاز، أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: إبراهيم صالح، ط. دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٣. الأعلام، خير الدين الزركلي، ط. دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة عشرة، ١٩٩٨م.
٤. الإكمال في رفع الارتباب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب، أبو نصر علي بن هبة الله بن ماکولا (ت ٤٧٥هـ)، تصحيح الشيخ: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط. دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٣م.
٥. تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط. وزارة الإرشاد والأبناء، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
٦. تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط. دار العلم للملايين، بيروت، الرابعة، ١٩٩٠م.
٧. تاريخ النقد الأدبي في الأندلس، د. محمد رضوان الداية، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٨. تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره، د. عبد المجيد دياب، ط. دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
٩. تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
١٠. تسهيل السبيل إلى تعلم الترسيل، أبو عبد الله الحُمَيْدِي الأندلسي (ت ٤٨٨هـ):
 - أ. مصورة بعناية / فؤاد سزكين، عن مخطوطة مكتبة «طوب قاي سراي» بإستانبول، قسم أحمد الثالث، رقم (٢٣٥١)، صادرة عن معهد تاريخ العلوم العربيّة والإسلاميّة، فرانكفورت، ألمانيا، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
 - ب. تحقيق: د. عبد الحميد محمد شعيب، د. أحمد أحمد مجاهد، ط. دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.
١١. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي، ط. مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

١٢. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكنابهم، ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
١٣. جذوة الاقتباس في ذكر من حلَّ من الأعلام مدينة فاس، أحمد بن القاضي المكناسي (ت ١٠٢٥هـ)، ط. دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
١٤. جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، الحميدي (ت ٤٨٨هـ)، تحقيق: إبراهيم الإيباري، د. دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
١٥. جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد المجيد قطامش، ط. دار الفكر، بيروت، الثانية، ١٩٨٨م.
١٦. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، ط. دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
١٧. ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق: د. عبد الوهاب عزام، ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٦٣هـ / ١٩٤٤م.
١٨. ديوان الأمير شهاب الدين أبي الفوارس سعد بن محمد بن سعد بن الصفي التميمي البغدادي المعروف بحيص بيص، تحقيق: مكي السيد جاسم، وشاكر هادي شكر، منشورات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث (٣٣)، ١٩٧٤م.
١٩. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار المعارف، القاهرة، الخامسة، ١٩٩٠م.
٢٠. ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة: يحيى بن مدرك الطائي، رواية: محمد بن هشام الكلبي، تحقيق: د. عادل سليمان جمال، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
٢١. ديوان المعاني، أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد سليم غانم، ط. دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
٢٢. ديوان معن بن أوس المزني، صنعة: د. نوري حمودي القيسي، حاتم صالح الضامن، ط. دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٧م.
٢٣. زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن بن مسعود اليوسي (ت ١١٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد حجي، د. محمد الأخضر، ط. دار الثقافة المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
٢٤. سرُّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هندراوي، ط. دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
٢٥. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد الدارمي، ط. دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ٢٠٠٠م.
٢٦. شعر الأختل أبي مالك غياث بن غوث التغلبي، صنعة السكري، روايته عن أبي جعفر محمد بن

- حبيب. تحقيق: فخر الدين قباوة، ط. دار الفكر، دمشق، سورية، الرابعة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٢٧. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي)، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢/ ١٩٩١م.
٢٨. صناعة الكتاب، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. بدر أحمد ضيف، ط. دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٢٩. القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: جمعًا ودراسةً وتقويمًا، د. خالد بن سعود العصيمي، ط. دار التدمرية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٣٠. الكتاب المطبوع بمصر في القرن التاسع عشر: تاريخ وتحليل، د. محمود محمّد الطناحي، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٣١. لسان العرب، أبو الفضل محمّد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، ط. دار المعارف، القاهرة، د.ت.
٣٢. مبضع الجراح: دراسات نظرية وتطبيقية في نقد التحقيق، د. مصطفى محمّد رزق السواحلي، ط. جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية، سلطنة بروناي دار السلام، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م.
٣٣. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمّد النيسابوري المعروف بالميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط. مطبعة السنة المحمّدية، القاهرة، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
٣٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (وآخرين)، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
٣٥. معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
٣٦. المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
٣٧. المُعَرَّب في حَلَى المُعَرَّب، أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد الأندلسي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط. دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
٣٨. النحو الوافي، عباس حسن. ط. دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة، د.ت.
٣٩. نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أبو العباس أحمد بن محمّد المقرئ التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، ط. دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٤٠. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط. فرانز شتاينز، شتوتجارت، ألمانيا، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
٤١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمّد بن خلّكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، ط. دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.